2022/3/20

إن دراسة الوحدة السياسية أو الدولة، هو الموضوع المعرف بالجغرافية السياسية، والتي استطاعت أن تتأسس كفرع مستقل للدراسة بعدما أكد المفكر الألماني "لراتزل" على أن مساحة الرقعة الجغرافية التي تشغلها الدولة هي أحسن معيار يمكن يستدل منه على أهميتها وقوتها، وأن كل وحدة سياسية تعتبر نموذجا ونمطا له نطاق محدد وإذا كانت هذه الوحدات متمايزة من حيث سلوكيها ونمط نموها وطبيعة أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن ذلك يرجع من وجهة نظر الجغرافية السياسية لتمايزها من حيث السمات والخصائص الطبيعية والبشرية والاقتصادية،[1] ولذلك تم تقسيم أسس الجغرافية السياسية المؤثرة في قوة الدولة ثلاث عناصر أساسية: أسس مقومات مادية ترتبط برقعة الدولة وامتدادها الجغرافي، أسس ومقومات بشرية والمقومات البشرية. والعنصر الثالث يرتبط بطبيعة الأنظمة السياسية.

أولا–المقومات الجغرافية الطبيعية: وهي مجموعة المقومات الطبيعية التي تؤثر في قوة الدولة ومكانتها السياسية، فأول المعلومات التي يريد الحصول أي باحث أو صانع قرار عن دولة معينة هو موقعها الجغرافي وساحتها وشكلها، فكلما كانت هنالك معلومات عن السطح والمناخ...كلما أصبحت الصورة المطلوبة للتعرف على هذه الدولة واضحة.

1–الموقع: يؤثر على سياستها الخارجية وعلاقاتها، ولا شك أن كثير من السياسات التي تنتهجها الدول تتأثر بالموقع الجغرافي الذي تمتاز به الدولة، والموقع الجغرافي يؤثر على مدى اتصال الدول مع بعضها البعض، مثلا يزيد الاتصال الحضاري والتجاري بين الدول المتجاورة جغرافيا، ويقل ذلك الاتصال مع الدول البعيدة بحكم الموقع، وبطبيعة الحال لا يمنع ذلك من وجود بعض الاستثناءات التاي تشير إلى اتصال حضاري وبشري واقتصادي بين دول متباعدة أكثر من الدول المتجاورة، وغالبا ما يرجع السبب في ذلك إلى العداء السياسي والعسكري أو العرقي...

تركز دراسة الموقع على عدة إعتبارات أهمها: الموقع الفلكي، موقع الدولة وفقا لتوزيع اليابسة والماء، الموقع بالنسبة للدول الأخرى، والموقع الإستراتيجي.

[1] رابح زاغوني،الجغرافية السياسية، مطبوعة بيداغوجية، مقدمة للسنة الثانية ليسانس علوم سياسية، السنة الجامعية 2020-2021، ص24.

أ–الموقع الفلكي: يقصد بالموقع الفلكي، موقع الوحدة السياسية أو الدولة بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض، وهو يوضح بذلك طبيعة الخصائص المناخية للأقاليم المختلفة على سطح الأرض، ويعتبر المناخ من العوامل الطبيعية ذات التأثير على قوة الدولة، من حيث تحديد الخصائص العامة لطبيعة ونوع الإنتاج الزراعي وموارد الغابات وشبكات النقل، وهذا ما يؤثر بشكل واضح على الهيكل الاقتصادي للدولة، وعليه فإن الخصائص المناخية من المرجح أن تساهم في تحديد أكثر المناطق ملائمة لإستقرار الأفراد ونمو الجماعات البشرية، وشواهد التاريخ تشير إلى أن نشوء واستمرار القوى الكبرى عبر التاريخ ارتبط بمناطق المناخ المعتدل.[2]

ب–الموقع بالنسبة لليابسة والماء: تشغل المياه ما يقارب ثلاثة أرباع الكرة الأرضية، أما اليابسة فلا تغطي إلا ربع إجمالي مساحة الكرة الأرضية تقريبا، وعليه تتباين الدول في موقعها تبعا لذلك، فهناك الدول البحرية والدول القارية، وتتباين الدول البحرية بالنسبة لعدد البحار ونوعية الساحل وأهميته، وعليه فإن وضع الدول بالنسبة للماء واليابسة يعطي للوحدة السياسية شخصية خاصة، ويوجه سياساتها نحو اتجاهات معينة، فتكون هناك وسيلة لتقدير درجة البرية أو البحرية للدولة وذلك بمعرفة نسبة طول الحدود البحرية إلى البرية وعلى هذا الأساس تقسم الدول كالتالي: [3]

1–دول بحدود بحرية بشكل تام، كالجزر البريطانية.

2–دول تغلب على حدودها الصفة البحرية، كفرنسا، واسبانيا، وإيطاليا.

3–دول تغلب على حدودها الصفة البرية، كالجزائر.

4–دول حدودها كلها برية، كالنمسا والمجر

ج–موقع الدولة بالنسبة لدول الجوار: وهو ما يطلق عليه بموقع الجوار أو الموقع المتاخم، ولموقع الدول أثار إيجابية وسلبية في نفس الوقت على العلاقات بين الدول المتجاورة، ففي وقت السلم يخدم ذلك الموقع مصالح الدول المتجاورة ويعد عاملا مهما في تقوية العلاقات وتعزيزها، ويعتبر الجوار عاملا من عوامل التفاهم والإتصال الفكري بين الشعوب وكذلك الإختلاط الحضاري واللغوي النتاج عن الجوار. أما الأثر السلبي الذي يخلفه موقع دول الجوار بالنسبة للدولة، هو عندما تحاط الدولة بدول مجاورة تختلف عنها إيديولوجيا وفكريا وسياسيا، فهذا الإختلاف قد يؤدي إلى تأزم العلاقات بينها إذا هيئت الظروف لذلك، فإحاطة مثلا الدول العربية سوريا ومصر

[2] رابح زاغوني،مرجع سابق، ص25.
[3] الخيري نوار محمد ربيع، مبادئ الجيوبولتيك، دار عدنان للنشر، دمشق، 2014، ص 93-94.

والأردن بالكيان الإسرائيلي يعد أحد العوامل السلبية سواء في السلم أو الحرب.ويظهر التأثير الجيوبولتيكي لموقع دول الجوار في العلاقات الدولية إذا كان هناك تباين بين الدول من حيث القوة، فإذا تجاوت دولتان إحداهما الأخرى من حيث القوة فهذا يعني خضوع الدولة الضعيفة لتأثير الدولة القوية فتضطر الدولة الضعيفة إلى تبني سياسة خارجية تتفق مع سياسة جارتها القوية أو تصبح عرضة لأطماع تلك الدولة، وإذا وقعت دولة ضعيفة بين دولتين قويتين أو أكثر، فهذا ينشئ وضعا جيوبولتيكيا جديدا يتمثل في الدولة الحاجز أو العازلة، وأي محاولة للسيطرة عليها قد تفشل بسبب مقاومة الدولة الأخرى فتبقى محايدة ومستقلة لتعزيز وظيفتها.[4]

د–الموقع الإستراتيجي: يعرف الموقع الإستراتيجي بأنه الموقع الذي يضيف للدولة التي تسيطر عليه مزايا اقتصادية أوسياسية أو عسكرية سواء على حدى أو مجتمعة، وجغرافيا تبرز أعلى درجات الأهمية الإستراتجية في المضائق التي تقع على الطرق التجارية الهامة مثل مضيق جبل طارق الذي تسيطر عليه بريطانيا بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، ومضيقي البوسفور والدردنيل اللذين تشرف عليهما تركيا ويربطان البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط،

فالمحيط الأطلسي ومضيق باب المندب بين اليمن وجيبوتي ويربط البحر المتوسط بالمحيط الهندي عبر البحر الأحمر. كما تملك القنوات الملاحية أهمية استراتجية خاصة في الربط بين البحار والمحيطات بما تقدمه من خدمات في ربح الوقت وخفض التكاليف كتكاليف الطاقة والنقل والتأمين.[5]

وتجدر الإشارة إلى أن الأهمية الإستراتجية لأي موقع مرتبط بعاملي تغيير موازين القوى، وكذا وتيرة التقدم التكنولوجي العاميين.فقد تراجعت أهمية جزر الفوكلاند التاريخية بعد حفر قناة بنما ومر رأس الرجاء الصالح في أقصى جنوب إفريقيا، لذا يجب على دارس الجغرافية السياسية تكييف تصوراته ومعتقداته الجغرافية عن قيمة الموقع الإسراتيجي بالنظر إلى لمتغيرات مثل: [6]

–التقدم في التكنولوجيا والنقل والمواصلات، وما ينتج عنه قطع لمسافات طويلة في وقت أقصر.

–التغيير المستمر في توزيع مراكز القوى السياسية عالميا، وما يلحقه من تغيرات في ثقل بعض المناطق سواء بالزيادة أو النقصان.

[4]الخيري نوار محمد ربيع، مبادئ الجيوبولتيك، دار عدنان للنشر، دمشق، 2014، ص 97-98.
[5]زاغوني رابح، ص28.
[6]نفس المرجع، ص 29.

-طبيعة إدراك صانع القرار لأهمية بعض المواقع النسبية الخاصة بمصالح دولهم في فترة زمنية معينة.

2-المساحة: تتمثل أهمية المساحة في إعطاء الفرصة لتنوع الموارد الاقتصادية وتباينها، كما تتمثل أهميتها من الناحية الحربية في إمكانية الدفاع في العمق، فالدولة ذات المساحة الصغيرة لا تلبث أن تستسلم أمام الجيوش الغازية، كما حدث في بعض دول أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، فقد سلمت كل من بلجيكا وهولندا والنمسا خلال فترة قصيرة عندما أجتاحتها الجيوش الألمانية، بينما استطاع الإتحاد السوفياتي سابقا أن يصمد أمام الغزو الألماني بفضل اتساع مساحته، إذ طبق مبدأ الدفاع في العمق الذي يقوم على تسليم الأرض لكسب الوقت، وهناك علاقة وثيقة بين مساحة الدولة وحجم الموارد، ففي الغالب تكون للدول كبيرة الحجم قاعدة متنوعة من الموارد بما يجعلها أكثر قدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الخارج، وغالبا ما ترتبط أنواع معينة من الصناعات بمساحات الدولة، فالصناعات الثقيلة تقتصر على الدولة كبيرة الحجم التي تتوفر لديها مصانع للأسلحة والطائرات والسفن، وينطبق ذات الأمر على تجارب الأسلحة التي تحتاج لمراكز عميقة جدا آمنة ولحقول واسعة بعيد عن التجمعات السكانية.[7]

3-الشكل: قد تبدوا أهمية شكل الدولة ضئيل في الجغرافية السياسية مقارنة بالحجم، ومع ذلك فإن إقتران شكل الدولة بعوامل أخرى يجعله عنصرا مهما في جغرافية الدولة السياسية، حيث أن لشكل الدولة أهمية ودلالة خاصة على المستويين الداخلي والخارجي فترتبط الأولى بشكل إدارة الجماعات المحلية، وتقترن الثانية بمسائل الدفاع والأمن الخارجي، فشكل الدولة يؤثر على استراتجياتها العسكرية سواء للمحافظة على الإدارة القومية أو من أجل الدفاع العسكري.

كلما كانت الدولة مندمجة من حيث الشكل كلما كان ذلك أفضل من الناحية السياسية ويعتبر الشكل الدائري أو القريب منه الشكل المثالي للدولة، فتكون أطراف الدولة على أبعاد متساوية تقريبا لدا يترتب على الشكل الدائري للدولة أن يكون طول حدودها قصيرا بالنسبة لمساحتها، ومن ثمة يقل عدد المواضع التي يحتمل أن تغزى منها الدولة، وتظهر أشكال الدول في:

-الشكل المحكم: وهو الشكل الذي يكون فيه المركز الجغرافي للدولة على مسافة منتظمة من الأطراف في جميع الإتجاهات، ومثال ذلك: فرنسا، بلجيكا، بولندا.

[7] رابح زاغوني، ص ص 30/29.

-الشكل المطول: يمثل شكل الدول التي يتعدى طولها ستة أضعاف عرضها، وأكثر الأمثلة وضوحا عن هذا النموذج دولة الشيلي التي تمتد على طول 4160 كلم على المحيط الهادي بينما لا يتعدى عرضها 160 كلم.

-الشكل المجزأ: وهو شكل الدولة المكونة من جزأين جغرافيين أو أكثر، ودول مثل هذا الشكل تواجه أكثر من غيرها خطر فقدان التماسك الداخلي والإنقسام فضلا عن صعوبة إجراءات الدفاع، وتبدوا أكثر الأمثلة وضوحا الدول الأرخبيلية مثل اليابان، اندنوسيا والفلبين.

-الشكل المثقب: وهو شكل الدول التي تضم بين أراضيها أراضي دولة أخرى أو أكثر فتحتويها تماما وتحدها من جميع جوانبها، وتظهر جنوب إفريقيا كأشهر نموذج لهذا النوع من الدول، بحيث تضم بين أراضيها دولتين: هما ليسوتو، وسوازيلاند.

4-المناخ: الظروف المناخية لأي دولة لها علاقة كبيرة في توجه النشاط البشري والإقتصاد واستقرار السكان، وتوزيع مراكز الثقل والقدرة على الحركة والنشاط وبالتالي في القدرة السياسية على التفاعل مع المجتمع الدولي، ويتوزع العالم إلى أقاليم مناخية متعددة تمتاز البعض منها باعتبارها معتدلة وملائمة لمعيشة الإنسان، وهذه الأقاليم تقع في الغالب في العروض المعتدلة الدافئة والمعتدلة الباردة، بينما توجد أقاليم أخرى لا تشجع على إقامة أنشطة بشرية على الإطلاق بسبب التصحر وشدة الحرارة أو شدة البرودة، ومثال ذلك الأقاليم الإستوائية وأقاليم ذات المناخ القاري، ولذلك يؤدي المناخ دورا هاما قيمة الدولة وأهميتها السياسية، كما يعد أحد المرتكزات الجيوبولتيكية للدولة من خلال ارتباطه بصحة السكان ومدى نشاطهم في الحرب والسلم ونوع غدائهم ومواردهم وتوزيعاتهم واستقرارهم وسكنهم...[8].

5-التضاريس: تؤثر التضاريس على القوة النسبية للدول المختلفة وعلى النواحي الإنتاجية والعسكرية فيها، وكلها عوامل تؤثر على النواحي السياسية للدولة، وتعمل التضاريس والمناخ على تحديد الإمكانيات الاقتصادية المتاحة التي يتوقف عليها رقي الدولة وتقدمها، إذ أنه كلما زادت مساحات السهول وتوافرت المياه كلما عظم الإنتاج الزراعي، ويؤدي هذا بدوره إلى تركز السكان وتكاثرهم. كما تمثل الجبال ملجأ للدول في وقت الأزمات فتحتمي بها ومثال ذلك ما حدث للعرب في إسبانيا إذ تمكنوا من هزيمة الأسبان في القرن الثامن، مما أدى إلى هروب بعض المسحيين من المناطق السهلية إلى المناطق الجبلية في الشمال.

[8] نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص 124.

ثانيا–مقومات الجغرافية البشرية: تتعلق هذه المقومات بالعامل البشري في الوحدة السياسية، وهذا ما يعني دراسة السكان الذين يجتمعون على أرض سياسية واحدة، ويدينون لها بالولاء كمواطنين، وأكثر ما يشغل اهتمام باحثي الجغرافية السياسية هو إيضاح المواضيع التي تؤثر في الظاهرة السياسية، وفي هذا الصدد فإن الاهتمام بالعامل البشري تتعلق بالبحث في مقدار التجانس والانسجام بين الأفراد الذين يشكل ولائهم للنظام السياسي القائم قاعدة أساسية لوجود وبقاء الوحدة السياسية، وتتعداه نحو الكشف عن القيمة الفعلية للسكان وقدراتهم في استغلال موارد الثروة، وأثر كل ذلك في مكانة وأسلوب الوحدة الوحدة السياسية اجتماعيا واقتصاديا واستراتجيا.[9]

إن فحص أثر العامل البشري في شكل الوحدة السياسية يكون من زاويتين رئيستين، الإثنوغرافيا التي تهتم بالسكان، من حيث السلالة واللغة والدين كعوامل تجعل من السكان شعبا وأمة واحدة تحس بالانتماء وتدين باالولاء لوطنها، والديموغرافيا التي تهتم بقضايا التوزيع السكاني والكثافة السكانية والتركيب النوعي.[10]

1–حجم السكان: تنظر الجغرافية السياسية للسكان على أنهم المنتجون والمستهلكون، الحاكمون والمحكومين من الشعب والحكومة في تنظيم الوحدة السياسية، من خلال وظائفها الداخلية والخارجية، وبتعبير آخر فإن الجغرافية السياسية تحاول تشخيص تأثير الاعتبارات المكانية للسكان حجما وتطورا ونموا وتركيبا ديموغرافيا وحضاريا في إدارة الوحدة السياسية بما يمكنها من أداء دورها الوظيفي.

غالبا ما تصنف الدول ذات الحجم السكاني الكبير ضمن القوى الكبرى، مثل الصين الذي يعد عدد سكانها الذي يقارب المليارين أحد عوامل قوتها، ويحسب هذا العامل كأحد عناصر القوة لقوى إقليمية مثل أندونسيا، وعلى العكس من ذلك لا تملك القوى المصنفة صغرى هذا العامل المرجح في موازين القوى ، ويمكن تصنيف الدول حسب الحجم السكاني كالتالي: [11]

–دولة عملاقة: وهي الدول التي يزيد عدد سكانها عن المليار نسمة وهي الصين والهند.

–دولة ضخمة جدا، وهي التي يتراوح عدد سكانها مابين 300 و200، مليون نسمة مثل الولايات المتحدة وروسيا وإندونسيا.

–دول ضخمة: يتراوح عدد سكانها مابين 200 و100 مليون نسمة، مثل البرازيل، وبنغلاديش.

---

[9] رابح زاغوني، مرجع سابق، ص 33.
[10] نفس المرجع، ص33-34.
[11] محمد عرب الموسوي، وماجد صدام سالم،الجغرافية السياسية بين النظرية والتطبيق، عمان، دار رضوان للطبع والنشر، ص ص 76-77.

–دول كبيرة جدا: يتراوح عدد سكانها مابين 100 و50 مليون نسمة مثل ألمانيا، المكسيك ومصر وتركيا وإيران.

–دول كبيرة: يتراوح عدد السكان فيها ما بين 50 و25 مليون، مثل كوريا الجنوبية، العراق، الجزائر والمغرب.

–دول متوسطة: يتراوح عدد سكانها ما بين 25 و10 مليون نسمة مثل السعودية وهولندا وبلجيكا.

–دول صغيرة: يتراوح عدد سكانها مابين 10 إلى 5 مليون نسمة، مثل الأردن وبلغاريا، والبرتغال وتونس.

–دول صغيرة جدا: يتراوح عدد سكانها مابين 5 و1 مليون نسمة، مثال لبنان وموريتانيا.

–دول قزمية: وهي الدول التي يقل عددها عن مليون نسمة مثل البحرين ومالطا وإيسلندا.

–دول قزمية جدا: وهي التي يقل عدد سكانها عن 100.100، وهي دول صغيرة المساحة وفي معظمها جزر تقع في المحيطات.

2–كثافة السكان: تقاس الكثافة السكانية بحاصل تقسيم عدد السكان على مساحة الدولة وهي تقدم مقياسا لضغط السكان فوق الأرض، وتقترح فئة من باحثي الجغرافية أن عمال الكثافة السكانية قد يكون أكثر تأثيرا في قوة الدولة اقتصاديا وسياسيا من تأثير عامل الحجم في حد ذاته، وقد وجدت بعض التفسيرات في السلوك العدواني للحرب الدافع نحو التوسع لإيجاد مساحات إضافية للتخفيف من ضغط السكان الذي تعيشه دول العدوان مثل ألمانيا واليابان في الحرب العالمية الأولى.[12]

3–التنوع السلالي والثقافي للسكان: غالبا ما ارتبط وجود وحدة سياسية بوجود تجمعات قطاعات من الناس، ومثل هذا التجمع لا يتم في الغالب بطريقة اعتباطية، بل هناك ما يؤلف بينهم سواء من لغة أو عرق أو دين، ولكن من القليل جدا في عالم اليوم نجد وجود دول منسجمة تماما حول تلك المسائل لهذا تعد مسألة التنوع العرقي واللغوي والديني أحدى أهم العناصر في دراسة التركيب السكاني، من حيث أنها تثير العديد من المشاكل التي تواجه التجانس القومي والوحدة الوطنية للدولة، فقد كانت إحدى الأسباب المباشرة في إندلاع العديد من الحروب الأهلية المفضية حتى إلى تغيير الخريطة السياسية للعالم –انفصال باكستان عن الهند مثلا–.وعلى ضوء التجانس العرقي يمكن ملاحظة ثلاث أنماط من الدول كما يلي:

[12] زاغوني رابح، مرجع سابق، ص 35.

-دول يتجانس كل سكانها في سمات لغوية ودينية وعرقية واحدة.

-دول لها غالبية متماسكة من السكان ذوي سمات واحدة، مع وجود أقليات عرقية أو دينية منتشرة في أقاليم مختلفة من الدولة.

-دول بها غالبية متماسكة من السكان مع وجود أقلية عرقية أو لغوية أو دينية تعيش متماسكة في بعض أقاليم الدولة مثل الأقلية الكردية في تركيا والأقلية الناطقة بالفرنسية في إقليم كبيك في كندا.

ويتفاوت تأثير وجود الأقليات على سياسات الدول بالنظر إلى عوامل: [13]

-شكل وتوزيع الأقلية، فحدة تهديد التماسك الوطني غالبا ما يزيد أكثر في الحالات التي يكون فيها أعضاء هذه الأقلية يعيشون في إقليم واحد مثل المسحيين في الجزء الجنوبي المستقلين الآن.

-مدى التمسك بثروات وملامح ثقافية محددة والتمسك بفكرة الوطن الأم.

-شعور الأقلية بتهميش الحكومات المركزية والتوزيع الغير عادل للثروات وبرامج التنمية.

-حجم سكان الأقلية ومدى غنى إقليمها اقتصاديا، فهذان العاملان يؤثران أكثر في مطالب تحصيل بعض الحقوق وكذلك المطالبة بالانفصال.

ثالثا- النظام السياسية: المقوم الثالث للوحدة السياسية بعد مقوم الأرض والسكان، هو النظام الحاكم الذي يجسد مدى نجاعته في تأكيد سيادة الناس على الأرض وحقهم في استغلال ثرواتها، فالنظام الحاكم مجسدا في الحكومة هو الذي يكسب الوحدة السياسية الشرعية الكاشفة عن وجودها ومكانتها لدى مواطنيها وفي مجتمع الدول، فهو يمثل الجهة التي تدبر وتسير علاقات الوحدة السياسية وتنظم وترتب العلاقات وتضمن تأمين السيادة وتأكيد الحقوق في الأرض التي تحتوي الدولة، أي أن نظام الحكم يحمل المسؤولية التي تؤمن النظام وتحرص على الانضباط في الداخل تؤمن وضع الدولة ومكانتها وعلاقاتها بالدول الأخرى في الخارج.[14]

وبصرف النظر عن طبيعة النظام سواء كان ملكيا أو جمهوريا، رئاسيا أو برلمانيا فإن مصدر قوته يزيد حين يكون من اختيار الشعب، فيكون هذا الأخير هو مصدر ممارسة السلطة، فيما تتراجع قوة نظام الحكم إذا ما

[13] رابح زاغوني، سابق، ص37.
نفس المرجع، ص 38.
[14] نفس المرجع، ص38.

استمد شرعيته من التسلط والاستبداد، ولا تستمد الحكومة شرعيتها من خلال قبول الشعب بها، بل إن اعتراف الدول الأخرى يكون مطلوبا لإستعمال مقومات هذه الشرعية، سواء كان هذا الاعتراف صريحا أو ضمنيا، فإن أهم ما يسفر عنه هو القبول بالتعامل معها على إعتبار أنها الممثل الشرعي للدولة في إطار الضوابط التي يفرضها القانون الدولي، وتمليها الأعراف الدولية المعمول بها، وإلا تكون الدولة مجبرة على العيش في عزلة، ولا يكون عدم الإعتراف غالبا على شكل النظام الحاكم بقدر ما يكون إعتراضا على الأسلوب والممارسة والتعامل على مستوى العلاقات الدولية، فهو ليس إعتراض على السيادة وإنما إعتراض على من يمثل تلك السيادة.[15]

وعموما لا يجب على دارس الجغرافية السياسية،أن يتدخل في معالجة البعد إلا بالقدر الذي يهمه في معالجة أو دراسة المشكلة السياسية التي تواجه الدولة ككتلة واحدة وليس التي تواجه النظام، وفي الواقع فإن استدعاء التجارب التاريخية للإستشهاد بأهمية هذه المقومات الثلاثة في تشكيل سياسات الدول يحلينا فعلا إلى أهمية الجغرافيا في تشكيل سياسات الدول وبالتالي تحديد مسارات التاريخ، لقد كان الموقع الجغرافي للدول تأثير واضح على تشكيل الإمبراطوريات وتوطيد دعائم الحضارات القديمة، كالحضارة الفنيقية واليونانية في البحر المتوسط، مثلا نشأت على السواحل التي منحتها القدرة على تنمية تجارتها الخارجية وتنمية أساليب حربية معينة، فيما شكل الموقع الجزري لدولة مثل بريطانيا حماية طبيعية من الخطر الخارجي فمنحها فرصة الإستثمار في إقتصادها المحلي ففجرت الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، كما أن موقع إمبراطوريات أخرى في الجبال ذات التضاريس الوعرة مثل روسيا القيصرية كان له الأثر في إرهاق الخصم وهزيمته وكسب المعارك الحربية، من جهة ثانية دوما ما كان للعامل البشري دور في ترسيخ مكانة القوى الكبرى سواء كجنود خلال الحرب أو كيد عاملة خلال فترات السلم، ومن جهة ثالثة كان للقرار السياسي في كثير من المناسبات أثر هام على الدول تظهره قرارات مثل شق الطرق ومد سكك الحديد وإنشاء الجسور ومد الطرقات.[16]

[15] رابح زاغوني، مرجع، ص39.

[16] نفس المرجع، ص 39.